

الفشل الذريع * : القرن العشرون في ميزان المثقفين العرب

رضوان السيد

1

لا أقصد بالفشل الذريع احتلال العراق، أو عدم القدرة على التغيير لصالح الحاضر والمستقبل، أو الاضطراب المستشري والمشكلات المستعصية منذ عقود. إنّ ما قصدته بالفشل الذريع أو التامّ هو عنوان كتاب صدر في باريس قبل شهرين اسمه: "قرن للاشيء: الشرق الأوسط العربي من الإمبراطورية العثمانية وإلى الإمبراطورية الأميركية" وهو عبارة عن حوار بين "جان لاكوثير" الصحفي الفرنسي المعروف، وصديق مصر والعرب من أيام جمال عبد الناصر- و"جيرار خوري"، وهو مؤرخ من أصل لبناني، من مدرسة الحوليات الفرنسية المشهورة في كتابة التاريخ الحديث للعالم. يتضمن الحوار الصادر في الكتاب السالف الذكر استعراضاً للتجربة السياسية والثقافة العربية على مدى القرن ونصف القرن. وينتهي على لسان غسان تويني للقول: إنه كان قرناً من أجل لا شيء، وإنّ السبب الرئيسي للفشل هو عدم نجاح تجربة الإصلاح الديني. والواقع أنه لا شيء أبعد عن الصواب من هذا الرأي؛ لكنه بعد 11 سبتمبر 2001م بصفة خاصة صار هو الرأي السائد بين المسمين بالمتتورين العرب؛ وهم الآن (أي المتتورون) مجموعة واسعة من المثقفين والسياسيين العرب. وقد بدت وجهة النظر هذه أول ما بدت لدى الأميركيين بعد أحداث 11 سبتمبر عندما اشتدّ خلافهم حول طبيعة الإسلام. قال الإنجيليون الجدد (تبعاً "لهنتغتون" وأخذاً عن "مارتن كريمر" و"دانييل بايبس": إنّ الإسلام بطبيعته سيّء؛ ولذلك لا بد من مكافحته بكل وسيلة؛ ومن ذلك التبشير، ومحاولات الاستبعاد من الولايات المتحدة، والعالم المتحضر. وقال فريق من المحافظين الجدد (الذين يسيطرون على إدارة بوش الآن): بل الإسلام مثل سائر الأديان، فيه المتشددون، وفيه المنفتحون. وقد سيطر المتشددون في العقدين الأخيرين بسبب الحكام الديكتاتوريين، والأنظمة التربوية الأصولية. ولذلك فقد دعوا إلى فصل الدين عن الدولة، وتغيير الأنظمة التربوية، وطالبوا المسلمين (والعرب على الخصوص) بإجراء إصلاح ديني لدعم الانفتاح، ومكافحة الأصولية. لقد كان شعارهم -ذاك الذي أطلقته كارين أرمسترونغ، وإن تكن آراؤها عن الإسلام غير آرائهم-: عليكم (أيها الإصلاحيون العرب والمسلمون) أن تستنقذوا الإسلام من خاطفيه! وليست هذه وجهة نظر المتحاورين الثلاثة طبعاً؛ لكنّ "جان لاكوثير" الذي سأل: كيف ظهر ابن لادن والظواهرية وصادم حسين؟ دفع كلاً من تويني وجيرار خوري للذهاب إلى أنّ الأصولية والديكتاتورية علتها الرئيسية: فشل الإصلاح الديني الذي قاده تيار محمد عبده، أو عدم حصول الإصلاح المذكور. وهكذا فهما يتأملان

التجربة العربية الحديثة من خلال ما آلت إليه؛ وهذا أمرٌ مشروعٌ، وإن لم يكن صحيحاً على الإطلاق. فالتغيير السياسي المستند إلى فكرة الدولة وممارستها يسهم فيه المثقفون؛ وقد يقودونه لفترات قصيرة؛ لكنهم بالتأكيد لا يصنعونه، ولا يؤول إلى أيديهم أو إلى إدارتهم على المدى الطويل. أقول ذلك لأن الفشل البارز لدى العرب المعاصرين علته فشل تجربة الدولة، ولأسباب سياسية واقتصادية، وليس لأسباب ثقافية أو دينية. وحتى المجال الديني أو الثقافي، الذي سيطر أو كاد في بعض من التجارب السياسية العربية أو الإسلامية. مثل تحالف الشيخ والأمير في التجربة السعودية، إدارة الشأن العام فيه مسؤولية أكثر. وكذلك الأمر مع المثقفين المتدينين والعلمانيين. فمحمد عبده ما كان يستطيع فعل شيء إلا بمعاونة اللورد كرومر -بما في ذلك إدخال الكهرباء إلى الأزهر، أو تطوير إدارة الأوقاف، ومنع الخديوي عباس الثاني من الاستيلاء على بقاياها! أما شيوخ الأصولية وكوادرها فقد كانوا دائماً في العقود الأربعة الأخيرة. في مواقع المعارضة للديكتاتوريات الموجودة؛ ليس لأنهم يحبون الديمقراطية؛ بل لأنهم حرموا من المشاركة في السلطة، شأنهم في ذلك شأن سائر فئات المجتمع المدني العربي المحبة للديمقراطية أو العلمانية!

2

إن المقصود من هذا التعليق على أطروحة تويني وجيرار خوري ولاكوثير، ليس تحميل السياسيين العرب المسؤولية، ولا تبرئه ذمة المثقفين ورجال الدين الأصوليين؛ بل التصدي للمهمة الصعبة والضرورية بالأمس والآن؛ أين حدث الخلل، وكيف؟ (على حدّ تعبير برنارد لويس في كتيبه الذي صار مشهوراً بعد أحداث سبتمبر)، وكيف يمكن للمثقفين التصدي لمهمة القيام بالإصلاح الديني والثقافي؟ هذان الأمران يحتاجان إلى قراءة التجربة الثقافية والدينية في مجالنا الحضاري والسياسي، كما يحتاجان - لكي يكون التشخيص سليماً - إلى النهوض بعبء إزالة الأوهام. يرى غسان تويني أن "محمد علي" (رجل الدولة المستتير؟) هو الذي قاد تجربة النهوض بمصر والعالم العربي، وزرع كيان الدولة العثمانية المتهاككة. لكنّ محمد علي - ومثقف دولته رفاة رافع الطهطاوي - ما كانا يريان ضرورة للإصلاح الديني. لقد رأيا عجز الأزهر والأزهريين عن النهوض بعبء التنظيمات الجديدة فعزلاه، لصالح إنشاء مؤسسات تربوية وتعليمية موازية غلب عليها محمد عليّ وابنه إبراهيم. أمّا محمد عبده فجاء إيمانه بالإصلاح الديني، والثقافي والتعليمي، بعد فشل تجربته السياسية مع الثورة العربية. والمشهور عنه أن علاقته بجمال الدين الأفغاني تزعزعت بسبب إصرار الأفغاني على الاستمرار في عمليات التهيج السياسي الثوري؛ في حين مال محمد عبده منذ أواسط الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى ضرورات الإصلاح الداخلي على المدى الطويل. وبذلك كان رائد أولئك المثقفين الذين اعتبروا أنّ مهمة المثقف العربي المسلم ليس المشاركة المباشرة في بناء الدولة والنظام السياسي؛ بل العمل الثقافي والتربوي والتعليمي الذي يفيد في بناء الدولة في المدى الأبعد.

ونملك الآن ثقافة عربية حديثة ليست عظيمة طبعاً؛ لكنها أنجح بما لا يقاس مع التجربة السياسية طوال القرن العشرين. ونعني بالنجاح القدرة على بناء ثقافة عربية واحدة، يسودها التنوع والانفتاح. ولا يمكن قول ذلك طبعاً عن تجربة الثقافة الدينية، التي كان لمحمد عبده – من حيث شاء أم أبى، ووعى أم لم يع- نصيبه الوافر فيما آلت إليه. محمد عبده أُرعبه انحطاط الأزهر، والثقافة الدينية بشكل عام؛ فتصدى لألوان التدين الشعبي (التصوف، وزيارات القبور، والتوكل والتواكل)، كما تصدى للانغلاق المذهبي والتقليد والعمى عن مستجدات العالم لدى شيوخ الأزهر. وفي المهمتين تحالف عملياً مع التيار السلفي الصاعد، الذي كان يريد أيضاً (بالدرجة الأولى) ضرب الإسلام الشعبي، والخروج من التقليد إلى الاجتهاد القائم على العودة المباشرة إلى النصوص، بدلاً من الالتزام بخصوصيات المذاهب الفقهية. وما كانت لدى هؤلاء السلفيين مثل (الذين تعاضم نفوذهم في عهد تلميذه محمد رشيد رضا، وقد انتهى بأن صار منهم) آفاق محمد عبده أو نهضويته ومعرفته العميقة بالغرب الأوروبي. وقد انتهى الأمر بظهور إسلام يبرأ من الخرافات والخزعات، ويبرأ من أوضاع كل ما هو تاريخي (المذاهب الفقهية وعلم الكلام الأشعري)، وكل ما هو خارجي يمس الهوية (الحدائث الأوروبية، التي اعتبرت كلها تغريباً وجاهلية). ويتسم بالطهورية والجفاف والتعالي والنضالية. وقد تمّ ذلك على أنقاض التقليد الإسلامي العريق الذي انحسر وسقط بين متقفي الهوية الطهورية (من الإصلاحيين والسلفيين)- والدولة البازغة التي تابعت مسار محمد علي في تهميش المؤسسة الدينية تارة، وفي توظيفها لصالح برامج التحديثية أو مصارعتها للأصوليين تارة أخرى- والمتقنين الحدائثيين الذي صار عوا التقليد طويلاً غير عارفين أنهم بذلك يمدون طاحونة الأصولية بالمياه.

بلى، عندنا مشكلة كبرى في التفكير الديني الذي يتصدر الواجهة الآن، ويصنع صورتنا غير المضيئة، وغير المعقولة في العالم اليوم. والإصلاح ضروري، ولكن بأي اتجاه؟ باتجاه إسلام جديد؟ إسلام الصحوة هو الإسلام الجديد. ومشكلتنا البارزة معه: رؤية العالم القارة أو المستقرة فيه. وقد بدأ كثيرون منا في العقدين الأخيرين من الزمن العمل على نقد رؤية العالم في الفكر الإسلامي المعاصر. لكن الصعوبات كبيرة؛ لأنّ التقليد تحطم، كما سبق ذكره، ولا أدري إن كان ممكناً إحيائه أو تجديده.

على أنّ الأمر الأخير الذي أودّ التعرض له في هذه العجالة ذلك الاقتران الذي أقامه المتحاورون الثلاثة بين الإصلاح الديني والإصلاح السياسي، أو بعبارة أخرى بين ضالة التجديد في المجال الديني، وفشل التجربة النهضوية العربية. فلا شك أنّ تويني وخوري كان في ذهنهم الإصلاح البروتستانتي في القرنين السادس عشر والسابع عشر. والواقع أنّ التغيير الثقافي والسياسي الأوروبي (فيما عرف بعصري النهضة والأنوار) هو الذي أفضى إلى الانشقاق البروتستانتي الذي أوشك أن يحطم الكنيسة الكاثوليكية. ومن جهة أخرى؛ فإنّ تجربة الإسلام مع الدولة (أو المؤسسة الدينية- الفقهاء) تختلف عن تجربة العلاقة بين الدين والدولة في أوروبا. فلم يصطدم الإسلام بالدولة؛ لأنه هو الذي أنشأها،

ولأن نوعاً من الفصل أو توزيع السلطات ساد بين الطرفين عبر العصور الوسطى. وعندما تطلع التنويريون الأوروبيون في القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى مصادر ثقافية تحررهم من سلطة الكنيسة ما وجدوا غير ابن رشد المترجم إلى اللاتينية (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال). وقد اصطدم الإسلام بالدولة في العقود الأخيرة؛ لأنه إسلام جديد فعلاً، المسؤول عنه الإصلاحيون والسلفيون والإحيائيون الذين صنعوا إسلام الدين والدولة، والعقيدة والشريعة، والمصحف والسيوف، حسب تعبير حسن البنا. وليس معنى ذلك أن الإسلام الإصلاحيّ الذي نسعى إليه ونعمل له ينبغي أن يعود الأمر فيه للفصل بين الدين والدولة، كما اقترح فرح أنطون (مستنداً لفهم إرنست رينان لابن رشد)، بل المقصود أن تقليد التجربة الأوروبية في هذا الأمر بالذات غير ضروري، بل غير ممكن كذلك الآن. والصحيح أن الإصلاح الثقافي والسياسي لا يرتبط بالضرورة بالإصلاح الديني وقد يكون الفشل السياسي سبباً من أسباب الثوران الديني في مجالنا الثقافي والسياسي على الخصوص. فالتغيير السياسي لا علاقة له في المدى القصير بمصائر التفكير الإسلامي. والأمر أسهل مما نتصور: فما الذي يمنع سياسيينا من العمل على تداولٍ سلميٍّ للسلطة، وما الذي يمنعهم من إنفاذ فصل السلطات، وما الذي يمنعهم من إجراء انتخابات نزيهة وشفافة؟ بالتأكيد، ليس الظلمة الدينية، ولا عمر عبد الرحمن، وابن لادن.

وفي النهاية: هل كان القرن العشرون قرناً فاشلاً أو عبثياً؟ لا ينبغي إصدار حكم مطلق. لكن المشكلة الرئيسية -ولا شك- هي تعثر تجربة الدولة، وهو تعثرٌ يستمرُّ حتى اليوم. والأمر ليس كذلك في المجال الثقافي. ولدينا إحيائية قوية في المجال الديني تتخذ أحيانا طابعاً عنيفاً. والواقع الراهن سيءٌ، لكنه لا يبعث على اليأس. والمطلوب العمل في كل الاتجاهات، دونما حاجة للعودة إلى نقطة الصفر، كما ذكر متحاورو "قرن اللاشيء"!

(* ألف الكتاب غسان تويني، صيرار خوري، جان لاکوتير (باللغة الفرنسية، 2003) بعنوان: قرن للاشيء: الشرق الأوسط العربي من الإمبراطورية العثمانية وإلى الإمبراطورية الأمريكية.